

الى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

السومة الكرائية للمحلات الحبسية بمدينة تازة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السومة الكرائية من طرف نظارة الأوقاف في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة المتسمة بمجموعة من الاكراهات والصعوبات والتحديات ؛ حيث يعاني العديد من التجار والحرفيين بتازة من ركود اقتصادي خانق نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع الأسعار وتزايد تكاليف الحياة ؛ امام استمرا تداعيات جائحة كورونا، حيث أن معظم المحلات التجارية المكتراة تم إغلاقها وتوقف نشاط المكترين بدون تعويض أو دعم عن الإغلاق من طرف القطاع الوصي على التجارة، حيث مازالت آثار جائحة كورونا قائمة، وقد تسببت في تراكم الديون والإيجارات المتأخرة، وهو ما أثر بشكل كبير على الوضعية المالية للمكترين، خصوصاً الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل؛ علاوة على ارتفاع التكاليف الجارية للأنشطة التجارية من ضرائب - التغطية الإجبارية عن المرض ورسوم وفواتير الماء والكهرباء، مما جعل عددا من المكترين عاجزين حتى عن تغطية المصاريف الشهرية لبعض الأشهر بالسنة ؛ بالإضافة الى فترة الإصلاحات التي باشرتها بشراكة كل من مؤسسة العمران ومؤسسة السكنى والتعمير تحت إشراف عمالة إقليم تازة في إطار مشروع تهيئة المدينة العتيقة بتازة ، حيث تتواجد معظم المحلات الحُبسية المكتراة من نظارة أوقاف تازة، أثر على الحركة التجارية بشكل سلبي وخلف ضغطاً مالياً على المكترين ؛ الى جانب توالي سنوات الجفاف وخاصة مدينة تازة التي تعتمد على نشاطها الفلاحي بالدرجة الأولى، مما أثر سلبيا على الرواج التجاري للمكترين ؛ وكذا التأخر الملحوظ الذي تعرفه أشغال الإصلاح والترميم بالمسجد الأعظم لمدينة تازة، والذي أثر بشكل مباشر على النشاط السياحي والثقافي والاقتصادي بالمدينة العتيقة، إذ يعتبر المسجد الأعظم أحد المعالم الدينية والتاريخية البارزة، وله مكانة خاصة في نفوس الساكنة والزوار على حد سواء، كما يشكل قبلة للسياحة الدينية، مما يجعل استمرارية إغلاقه طول هذه المدة من اجل الإصلاح تفوت على المدينة عامة وعلى المكترين للمحلات الحبسية خاصة فرصا اقتصادية مهمة. مع ما يتطلب ذلك من ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات والترميم وفتح أبواب المسجد الأعظم طيلة النهار أمام الزوار، على غرار مسجد القرويين بفاس، لما في ذلك من أثر إيجابي في تنشيط الرواج الاقتصادي، خصوصاً لفائدة المكترين للمحلات الحبسية المجاورة والقريبة، وللمدينة العتيقة التي تضم أكبر عدد من المحلات الوقفية الذين تضرروا بشكل كبير من طول مدة الإغلاق.

لذا، نتساءل السيد الوزير عن الاجراءات المتخذة بتأجيل قرار الزيادة في السومة الكرائية للمحلات الحبسية بتازة وتجميدها لمدة خمس سنوات على الأقل ، الى حين تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؟ وكذا عدم مطالبة المكثرين القدامى للمحلات الحبسية التابعة لنظارة الأوقاف بتازة بتجديد عقود الكراء بالنسبة للذين استمروا في أداء واجبات الكراء بانتظام ؛ واعفائهم من تسبيق قيمة الكراء لثلاثة اشهر ، لأن عقود الكراء المبرمة مع نظارة الأوقاف هي سارية المفعول. وقد تجاوزت مدة هذا العقد الأجل المحدد فيه دون أن يصدر أي إشعار أو عدم الرغبة في التجديد. لكون العلاقة الكرائية لم تنقطع بعد انتهاء مدة العقد الأصلي، حيث استمرت الإدارة في استخلاص واجبات الكراء بصفة منتظمة دون انقطاع لمدة تفوق ثلاث سنوات، مما يعد تجديداً ضمنياً للعقد حسب ما يجرى به العمل. وكذا الغبطة في حالة القيام بالسمسرة لكراء الجزء المتبقي من المحلات المتواجدة بقيسارية الطرافين الوقفية، نظراً لكون هذه السمسرة العمومية ستأتي بعد فترة من الكساد التجاري بمدينة تازة وضعف الأوضاع الاقتصادية، مما يجعل أداء مبلغ الغبطة المفروضة يُشكل عبئاً إضافياً قد يحول دون مشاركة مجموعة من الراغبين في كراء هذه المحلات الحبسية عبر السمسرة، على غرار ما قامت به نظارة اوقاف مدينة القنيطرة بتاريخ 5 فبراير 2025م ، حيث لم يُلزم المكثرون الجدد بأداء الغبطة مما خفف عنهم أداء مبالغ إضافية مرهقة ؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

منير شنتير